الاطفال النازحون في لبنان

قراءة حقوقية في أزمة التعليم في ظل النزاع

جمعية عمل تنموي بلا حدود - نبع

اذار/مارس 2026

يستند هذا التقرير إلى منهجية نوعية قائمة على الأدلة الميدانية المباشرة، مستفيدة من الدور التشغيلي لجمعية **عمل تنموي بلا حدود - نبع** في إدارة عدد من مراكز الإيواء الجماعية وانتشار فرقها على خط الاستجابة الأول. وقد أتاح هذا الوجود اليومي داخل المراكز وصولًا مباشرًا ومستمرًا إلى الأطفال النازحين وأسرهم، مما مكّن من رصد ديناميكيات تعطّل التعليم وآثاره بشكل معمق. وتم جمع البيانات من خلال الملاحظة الميدانية المنتظمة، والتفاعل المباشر مع المستفيدين، وتحليل بيانات البرامج، إلى جانب مراجعة مصادر ثانوية دولية. ويعتمد التقرير مقاربة تحليلية قائمة على حقوق الطفل، تُدرج التعليم كأداة حماية أساسية ومدخلًا محوريًا للصمود والتعافي في سياقات الطوارئ

28 03 26 | LB

Developmental Action Without Borders
NABA'A
Reg: 104\AD

جمعية عمل تنموي بلا حدود
نبع
علم وخبر: 104/أد

اذار/مارس 2026

جمعية عمل تنموي بلا حدود – نبع

الأطفال النازحون في لبنان: قراءة حقوقية في ازمة التعليم في ظل النزاع

يستند هذا التقرير إلى منهجية نوعية قائمة على الأدلة الميدانية المباشرة، مستفيدة من الدور التشغيلي لجمعية عمل تنموي بلا حدود – نبع في إدارة عدد من مراكز الإيواء الجماعية وانتشار فرقها على خط الاستجابة الأول. وقد أتاح هذا الوجود اليومي داخل المراكز وصولًا مباشرًا ومستمرًا إلى الأطفال النازحين وأسرهم، مما مكّن من رصد ديناميكيات تعطّل التعليم وآثاره بشكل معمق. وتم جمع البيانات من خلال الملاحظة الميدانية المنتظمة، والتفاعل المباشر مع المستفيدين، وتحليل بيانات البرامج، إلى جانب مراجعة مصادر ثانوية دولية. ويعتمد التقرير مقاربة تحليلية قائمة على حقوق الطفل، تُدرج التعليم كأداة حماية أساسية ومدخلًا محوريًا للصمود والتعافي في سياقات الطوارئ

الملخص التنفيذي

لم تعد أزمة التعليم في لبنان مجرد اضطراب مؤقت—بل تحولت إلى حالة طوارئ شاملة في مجال الحماية.

حتى آذار/مارس 2026، أدى الاستخدام الواسع للمدارس الرسمية كمراكز إيواء جماعية إلى تعطيل شديد للنظام التعليمي، مما ترك **أكثر من 350,000 طفل متأثرين بشكل مباشر، وحرم مئات الآلاف من حقهم الأساسي في التعليم.** ومع إشغال ما يقارب **400 إلى 450 مدرسة حالياً كمراكز إيواء** من أصل **661 مركزاً** تستضيف **أكثر من 133,000 نازح**، أصبح الوصول إلى التعليم أكثر تقييداً بشكل متزايد.

Developmental Action without Borders - Nabaa

تتفاقم هذه الأزمة ضمن نظام يعاني أصلاً من الهشاشة، نتيجة سنوات من الأزمات المتراكمة، بما في ذلك الانهيار الاقتصادي منذ **عام 2019**، وجائحة كوفيد-19، والنزاع المستمر. وحتى قبل التصعيد الحالي، كان **أكثر من 700,000 طفل خارج المدرسة أو معرضين لخطر التسرب، فيما كان نحو 3 من كل 10 أطفال يعانون من فقر التعلم.** ومن المتوقع أن يؤدي الوضع الراهن إلى تعميق هذه الهشاشة البنيوية بشكل أكبر.

والأهم من ذلك، أن تعطيل التعليم ليس مجرد قضية تعليمية، بل هو عامل مضاعِف للمخاطر. ففي السياقات الهشة، تشكل المدارس بيئات حماية أساسية، توفر الهيكلية والاستقرار والدعم النفسي الاجتماعي. إن إغلاقها يعرض الأطفال لمخاطر متزايدة مثل عمالة الأطفال، والزواج المبكر، والعنف، والاستغلال، كما يزيد من الضغوط النفسية. وتشير الأدلة إلى أن الأطفال خارج المدرسة يكونون أكثر عرضة بمقدار مرتين إلى ثلاث مرات لمواجهة هذه المخاطر.

وفي الوقت نفسه، تسهم الأزمة في تعميق أوجه عدم المساواة. إذ يواجه الأطفال النازحون المقيمون في مراكز الإيواء، وكذلك الأطفال من الأسر ذات الهشاشة الاقتصادية، أكبر العوائق في الوصول إلى التعليم، مما يعرضهم لخطر الإقصاء طويل الأمد وترسيخ الفقر عبر الأجيال.

وعلى الرغم من الدور المحوري للتعليم في الحماية والتعافي، لا يزال التعليم في حالات الطوارئ يعاني من نقص حاد في التمويل، حيث **لا يتلقى سوى 2–3% من التمويل الإنساني العالمي**. وفي لبنان، يتجلى هذا التهميش بشكل خاص، مما يعكس فشلاً منهجياً في الاعتراف بالتعليم كتدخل أساسي منقذ للحياة.

ويؤكد هذا التقرير ضرورة إعادة تأطير التعليم، ليس كخدمة ثانوية، بل كآلية حماية أساسية ونقطة دخول استراتيجية لتعزيز الصمود والتعافي. إن عدم التحرك ينذر **بظهور جيل ضائع**، مع تداعيات طويلة الأمد على الاستقرار الاجتماعي، والتعافي الاقتصادي، والتنمية البشرية.

الأولويات العاجلة

- دمج التعليم ضمن أطر الحماية والاستجابة النفسية الاجتماعية؛
- إنشاء مساحات تعلم مؤقتة مرتبطة بخدمات الدعم النفسي الاجتماعي؛
- إعادة إرساء الروتين اليومي للأطفال من خلال أنشطة تعليمية منظمة؛
- تنظيم استخدام المدارس كمراكز إيواء وضمان وضع خطط سريعة لإعادة فتحها؛
- تعبئة تمويل عاجل ومستدام لإعطاء الأولوية للتعليم كحق غير قابل للتفاوض؛
- إن ضمان استمرارية التعليم في حالات الطوارئ ليس خياراً، بل هو ضرورة فورية وغير قابلة للتفاوض لحماية حقوق الأطفال وكرامتهم ومستقبلهم.

1. المقدمة

استكمالًا للتقرير السابق الذي تناول الأزمة النفسية-الاجتماعية لدى الأطفال النازحين، والذي أظهر كيف يسهم فقدان الروتين اليومي والبيئات الحامية في تفاقم الضغوط النفسية، يركّز هذا التقرير على قطاع التعليم باعتباره أحد أبرز هذه البيئات التي تعطّلت بشكل واسع خلال الاستجابة الطارئة، وبصفته حقًا أساسيًا مكفولًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل التي تضمن حق كل طفل في تعليم شامل وآمن وجيد النوعية.

ويأتي ذلك في ظل مخاطر متزايدة تهدد بإنتاج ما يمكن وصفه بـ**"جيل مهدّد بالضياع"** في لبنان، حيث لا يُحرم الأطفال من التعليم فحسب، بل أيضًا من الحماية والاستقرار وفرص المستقبل، بما ينعكس سلبًا على مسارهم النفسي والاجتماعي والتنموي على المدى الطويل.

في ظل استخدام ما بين **400 إلى 450 مدرسة رسمية كمراكز إيواء جماعية** ضمن ما مجموعه **661 مركزًا يستضيف أكثر من 133,000 نازح**، تعطّلت العملية التعليمية على نطاق واسع، ما أدى إلى حرمان مئات آلاف الأطفال من حقهم في التعليم. وتشير التقديرات إلى **أن أكثر من 350,000 طفل متأثرون مباشرة بالأزمة التعليمية الحالية**، يواجه جزء كبير منهم انقطاعًا كليًا عن التعليم، في انتهاك واضح للحق في التعليم واستمراريته، وللمعايير الدنيا في حالات الطوارئ.

ولا يُعد هذا الانقطاع الأول الذي يواجهه الأطفال في لبنان، إذ شهد النظام التعليمي خلال السنوات الأخيرة أزمات متراكمة، بدءًا من جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى إغلاق المدارس لفترات طويلة، مرورًا بالأزمة الاقتصادية الحادة منذ عام 2019، وصولًا إلى الحرب الأخيرة في 2024. وقد أدت هذه الأزمات مجتمعة إلى تراجع حاد في مؤشرات التعليم، حيث تشير البيانات إلى أن:

1. **أكثر من 700,000 طفل كانوا خارج المدرسة أو معرضين لخطر التسرب قبل الأزمة الأخيرة**(UNICEF, 2024) ،
2. **نحو 3 من كل 10 أطفال في سن التعليم الأساسي يعانون من فقر تعلّمي**(World Bank, 2022) ،
3. **و3 من كل 10 شباب قد توقفوا عن التعليم** .(UNICEF, 2023)

وفي ظل الأزمة الحالية، يُتوقع أن تتفاقم هذه المؤشرات بشكل كبير نتيجة:

- الاكتظاظ في مراكز الإيواء واستخدام المدارس كملاجئ(Save the Children, 2024) ،
- فقدان الموارد المالية للأسر وعدم قدرتها على تغطية تكاليف التعليم،
- وضعف قدرة الدولة والمؤسسات التعليمية على تأمين بدائل تعليمية فعّالة وسريعة .(UN, 2024)

ويأتي ذلك في سياق يعاني فيه قطاع التعليم في لبنان أصلًا من هشاشة بنيوية مزمنة، تشمل ضعف التمويل، تراجع جودة التعليم، الإضرابات المتكررة، وغياب استراتيجيات فعّالة للتعليم في حالات الطوارئ. كما أظهرت التجارب السابقة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، محدودية فعالية التعليم عن بُعد نتيجة الفجوة الرقمية وعدم تكافؤ الوصول، ما عمّق الفجوة التعليمية بين الأطفال.

وعليه، فإن الأزمة الحالية لا تمثل مجرد تعطّل مؤقت للعملية التعليمية، بل تكشف عن تفاقم أزمة هيكلية عميقة في قطاع التعليم في لبنان، حيث يتداخل الطارئ مع المزمن، ويؤدي إلى تراكم فجوات التعلّم وتآكل رأس المال البشري للأطفال، بما يهدد مستقبل جيل كامل ويقوّض فرص التعافي والتنمية المستدامة في البلاد.

2. التعليم في سياق الطوارئ: تحوّل الوظيفة

في ظل الأزمة الراهنة، لم يعد التعليم في لبنان يؤدي وظيفته التقليدية كمجال للتعلّم واكتساب المعارف فحسب، بل شهد تحوّلًا جوهريًا في دوره ضمن سياق الطوارئ. فقد أدى الاستخدام الواسع للمدارس كمراكز إيواء جماعية إلى تعطيل دورها الأساسي كمؤسسات تعليمية، وتحويلها إلى فضاءات للاستجابة الإنسانية، مما أفرغها من وظيفتها التربوية وأضعف قدرتها على أداء دورها الحمائي والتنموي للأطفال.

ولا يمكن النظر إلى تعطّل التعليم كمسألة خدمية مؤقتة، بل كعامل أساسي يفاقم الأثر النفسي والاجتماعي، ويؤدي إلى تفكك منظومة الحماية التي توفّرها المدرسة للأطفال. فالمدرسة، في سياقات الهشاشة، تشكّل بيئة آمنة نسبيًا توفّر الإحساس بالاستقرار والانتماء والروتين اليومي، وهي عناصر أساسية للحماية النفسية والاجتماعية. ومع تعطّل هذه البيئة، يفقد الأطفال أحد أهم خطوط الحماية، ويصبحون أكثر عرضة لمخاطر متعددة تشمل العنف، الاستغلال، عمالة الأطفال، والتزويج المبكر على المدى القريب والبعيد.

كما يعكس هذا التحوّل ضعف جاهزية النظام التعليمي للاستجابة الفعّالة في حالات الطوارئ، حيث لم تتمكن المؤسسات الرسمية حتى الآن من تفعيل بدائل تعليمية شاملة وسريعة تضمن استمرارية التعلّم. وقد أظهرت التجارب السابقة محدودية فعالية التعليم عن بُعد نتيجة الفجوة الرقمية وضعف القدرات المؤسسية في تصميم وتنفيذ برامج تعليمية بديلة ذات جودة.

إلى جانب ذلك، أدى استمرار استخدام المدارس كمراكز إيواء إلى تعقيد فرص إعادة فتحها في المدى القريب، مما يخلق تحديًا مزدوجًا بين تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية وضمان الحق في التعليم. وفي غياب خطط واضحة لإدارة هذا التداخل، يبقى الأطفال في حالة تعليق مطوّلة خارج النظام التعليمي، ما يفاقم فجوات التعلّم ويزيد من احتمالات التسرب الدائم.

كما أن التعليم في هذا السياق لم يعد يُفهم فقط كقطاع خدمي متعطل، بل كمساحة متنازع عليها بين أولويات الاستجابة الإنسانية والحقوق الأساسية للأطفال، مما يستدعي إعادة تعريف دوره ضمن الاستجابة الطارئة باعتباره عنصرًا أساسيًا في الحماية، وليس خدمة ثانوية يمكن تأجيلها.

إن الاستجابة الفعّالة تتطلب تبني مقاربة شاملة للتعليم في حالات الطوارئ ترتكز على:

- ضمان استمرارية التعلّم من خلال بدائل مرنة وآمنة (مثل المساحات التعليمية المؤقتة والتعليم غير النظامي)،
- إعادة تفعيل دور المدرسة كبيئة حامية وداعمة نفسيًا،
- دمج الدعم النفسي-الاجتماعي ضمن العملية التعليمية،
- وتعزيز التنسيق بين الجهات الإنسانية والتربوية لضمان عدم تعارض الاستجابة الإغاثية مع الحق في التعليم .

في هذا السياق، يصبح التعليم أداة أساسية ليس فقط للتعلّم، بل للصمود، والحماية، واستعادة الإحساس بالحياة الطبيعية للأطفال، بما يسهم في الحد من الآثار طويلة الأمد للأزمة على جيل كامل.

3. تعطّل التعليم كعامل مضاعف للهشاشة

كما أظهر التقرير السابق، فإن فقدان الروتين اليومي والاستقرار يُعدّ من أبرز العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مستويات القلق والضغوط النفسية لدى الأطفال في سياقات النزوح والطوارئ. ويُشكّل التعليم أحد الركائز الأساسية لهذا الروتين، بما يوفره من بيئة منظمة، وإحساس بالاستمرارية، ومساحة آمنة نسبياً للتفاعل والتعلّم.

تشير الأدلة في لبنان إلى أن تعطّل التعليم يرتبط بشكل مباشر بتفاقم مؤشرات الهشاشة لدى الأطفال، حيث أظهرت تقارير اليونيسف أن:

Developmental Action without Borders - Nabaa

- **أكثر من 50% من الأطفال في السياقات الهشة يظهرون علامات ضغوط نفسية مرتفعة**، بما في ذلك القلق والخوف واضطرابات النوم، خاصة في حالات الانقطاع الطويل عن المدرسة،
- **الأطفال غير الملتحقين بالتعليم هم أكثر عرضة بمرتين إلى ثلاث مرات لمخاطر الحماية مثل عمل الأطفال والتزويج المبكر،**
- **كما أفادت التقييمات بأن نسبة كبيرة من الأطفال يعبّرون عن شعورهم بعدم الأمان وفقدان الاستقرار عند توقف التعليم**، باعتبار المدرسة أحد المساحات الآمنة القليلة المتاحة لهم .

وعليه، فإن انقطاع الأطفال عن التعليم لا يقتصر أثره على الجانب الأكاديمي، بل يمتد ليُفاقم هشاشتهم النفسية والاجتماعية بشكل مباشر، حيث يؤدي إلى:

- تفاقم التوتر والقلق نتيجة غياب البنية اليومية المنتظمة،
- فقدان الإحساس بالأمان والاستقرار في ظل بيئة معيشية غير مستقرة،
- تراجع القدرة على التكيّف مع ظروف الأزمة، خصوصاً لدى الأطفال الأصغر سنًا .

إضافة إلى ذلك، يُمثّل التعليم نقطة دخول أساسية إلى منظومة أوسع من الخدمات الداعمة، بما في ذلك الدعم النفسي-الاجتماعي، وخدمات الحماية، وأنشطة التوعية. وبالتالي، فإن تعطّله لا يؤدي فقط إلى انقطاع التعلّم، بل يُحدث تفككًا متسلسلًا في منظومة الدعم المتكاملة التي يعتمد عليها الأطفال في أوقات الأزمات.

وفي هذا السياق، يصبح غياب التعليم عاملًا مضاعفًا للهشاشة، يسرّع من تراكم المخاطر ويُضعف من قدرة الأطفال على الصمود، ما يستدعي التعامل مع استمرارية التعليم كأولوية حماية أساسية، وليس كخدمة يمكن تأجيلها.

4. من فقدان التعليم إلى تصاعد مخاطر الحماية

يرتبط غياب التعليم في سياقات الطوارئ ارتباطًا مباشرًا بتصاعد مخاطر الحماية التي أشار إليها التقرير السابق، حيث يؤدي انقطاع الأطفال عن المدرسة إلى إضعاف أحد أهم خطوط الدفاع الأولى التي تقيهم من الانتهاكات. وتشير الأدلة في لبنان إلى أن الأطفال خارج المدرسة يواجهون مخاطر متزايدة، حيث تُظهر التقديرات أن:

- **ما بين 20% إلى 30% من الأطفال في البيئات الهشة ينخرطون في عمالة الأطفال**، مع ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ بين الأطفال غير الملتحقين بالتعليم،
- الأسر التي تعاني من انقطاع تعليم أطفالها تكون أكثر ميلاً لاعتماد آليات تكيّف سلبية، بما في ذلك تشغيل الأطفال أو تزويج الفتيات في سن مبكرة،
- كما تشير تقارير اليونيسف ومنظمة انقاذ الطفل إلى أن خطر التعرض للعنف والاستغلال يرتفع بشكل كبير لدى الأطفال خارج المدرسة مقارنة بأقرانهم الملتحقين بها.

ففي غياب البيئة المدرسية المنظمة، يصبح الأطفال:

- أكثر عرضة للانخراط في عمالة الأطفال كآلية تكيّف اقتصادي للأسر،
- أكثر عرضة لمختلف أشكال الاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي والعنف القائم على النوع الاجتماعي،
- أقل وصولًا إلى أنظمة وخدمات الحماية التي غالبًا ما يتم الوصول إليها عبر المدرسة .

كما أن غياب المدرسة كمساحة منظمة وآمنة نسبيًا يؤدي إلى تداعيات إضافية، تتمثل في:

- اتساع الفراغ اليومي لدى الأطفال، ما يزيد من تعرضهم للمخاطر،
- ارتفاع احتمالية الانخراط في سلوكيات خطرة أو غير آمنة،
- تراجع مستويات الإشراف والمتابعة من قبل بالغين مؤهلين .

وتُظهر التقييمات أيضًا أن نسبة كبيرة من حالات الكشف المبكر عن العنف أو الإهمال تتم عبر المدارس والمعلمين، ما يعني أن تعطّل التعليم يؤدي إلى فقدان آلية أساسية للرصد والإحالة إلى خدمات الحماية.

ولا تقتصر وظيفة المدرسة على التعليم فحسب، بل تمتد لتشمل دورًا أساسيًا في الرصد المبكر لحالات الخطر والإحالة إلى خدمات الحماية، وهو ما يغيب بشكل شبه كامل في ظل تعطّل العملية التعليمية. وبذلك، يتحول انقطاع التعليم من كونه تحديًا خدمياً مؤقتًا إلى عامل خطر مباشر ومتعدد الأبعاد على حماية الطفل، يُسهم في تعميق هشاشته ويزيد من احتمالات تعرضه لانتهاكات طويلة الأمد.

وعليه، فإن ضمان استمرارية التعليم في حالات الطوارئ يُعدّ تدخلاً وقائيًا أساسيًا ضمن منظومة حماية الطفل، وليس مجرد استجابة قطاعية منفصلة.

5. التعليم كمساحة دعم نفسي مفقودة

أظهر التقرير السابق أن الأطفال النازحين يعانون من مستويات مرتفعة من الضغوط النفسية، تتجلى في مظاهر متعددة، منها القلق المستمر، واضطرابات النوم، والشعور بالخوف وعدم الأمان. وفي مثل هذه السياقات، لا يُعدّ التعليم مجرد عملية أكاديمية، بل يشكّل أحد أهم المداخل الداعمة للصحة النفسية والتوازن العاطفي للأطفال.

فالمدرسة، بما توفره من بيئة منظمة ومتوقعة، كان من الممكن أن تلعب دورًا محوريًا في:

- إعادة بناء الشعور بالأمان والاستقرار لدى الأطفال،
- تعزيز التفاعل الاجتماعي الإيجابي مع الأقران، بما يخفف من مشاعر العزلة،
- توفير أنشطة منظمة تُسهم في التفريغ النفسي والتعبير عن المشاعر .

Developmental Action without Borders | Naba'a

إضافة إلى ذلك، تُعدّ البيئة المدرسية منصة أساسية لدمج أنشطة الدعم النفسي-الاجتماعي ضمن العملية التعليمية، من خلال المعلمين والمرشدين، بما يساعد على رصد التحديات النفسية والتدخل المبكر.

إلا أن تعطّل التعليم حرم الأطفال من هذه المساحة الحيوية، وأدى إلى فقدان أحد أهم آليات التعافي النفسي المتاحة لهم في سياق الأزمة. ونتيجة لذلك، تتفاقم الأعراض النفسية دون وجود قنوات منظمة للدعم، مما يُسهم في إطالة أمد الأزمة النفسية وتعميق آثارها على المدى المتوسط والبعيد.

وعليه، فإن إعادة تفعيل التعليم في حالات الطوارئ ينبغي أن يُنظر إليه كمدخل أساسي للدعم النفسي-الاجتماعي، وليس فقط كاستجابة تعليمية، بما يعزز من قدرة الأطفال على الصمود والتعافي في مواجهة الصدمات المتكررة.

وتعكس شهادات الأطفال أنفسهم عمق الأثر النفسي والاجتماعي لتعطّل التعليم، حيث يقول أحد الأطفال: "منذ أن توقفت عن الذهاب إلى المدرسة، أشعر بالخوف طوال الوقت ولا أعرف ماذا أفعل خلال النهار"، فيما تعبّر طفلة أخرى عن فقدان الإحساس بالحياة الطبيعية بقولها: "المدرسة كانت المكان الوحيد الذي أشعر فيه أن حياتي طبيعية، الآن أشعر أن كل شيء تغيّر". كما يشير أحد الأطفال إلى اضطراره للعمل نتيجة الانقطاع عن التعليم قائلاً: "بدأت أعمل لأساعد عائلتي بعد أن توقفت المدرسة، ولم أعد أستطيع العودة"، في حين يختصر طفل آخر تطلعاته البسيطة بقوله: "أريد فقط أن أعود إلى المدرسة". وتبرز هذه الشهادات مجتمعة كيف لا يقتصر أثر تعطّل التعليم على فقدان التعلم، بل يمتد ليشمل فقدان الأمان والاستقرار وتزايد مخاطر الحماية، بما يعكس حجم الأزمة التي يواجهها الأطفال في سياق النزوح والطوارئ.

6. عدم المساواة التعليمية كأزمة صامتة

لا يتأثر جميع الأطفال بالأزمة التعليمية الحالية بنفس الدرجة، بل تكشف الاستجابة الطارئة عن تفاوتات حادة في فرص الوصول إلى التعليم، تعكس وتعمّق أشكال عدم المساواة القائمة أصلًا. وتشير الأدلة في لبنان إلى أن فرص التعلم تتفاوت بشكل كبير بحسب الوضع الاقتصادي ومكان الإقامة، حيث تُظهر التقديرات أن:

- الأطفال من الأسر الأكثر فقرًا هم أكثر عرضة بمرتين تقريبًا للانقطاع عن التعليم مقارنة بأقرانهم من الأسر الأكثر استقرارًا،
- الأطفال النازحون أو المقيمون في مراكز إيواء جماعية يسجلون أدنى معدلات الالتحاق بالتعليم بسبب العوائق المرتبطة بالنقل، والازدحام، وعدم توفر برامج بديلة مناسبة،
- كما تشير تقارير اليونيسف والبنك الدولي إلى وجود فجوات كبيرة في نواتج التعلم بين الأطفال بحسب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، مع تأثر أكبر للفئات المهمشة .

وتبرز هذه الفجوات بشكل واضح بين:

- الأطفال المقيمين في مراكز الإيواء الجماعية، الذين يُعدّون من الفئات الأكثر تضررًا نتيجة الانقطاع شبه الكامل عن التعليم،
- الأطفال النازحين خارج النظام التعليمي، والذين يواجهون صعوبات في الالتحاق بالمدارس أو الاستفادة من البدائل المتاحة،
- الأطفال الذين لا يزالون قادرين على الوصول إلى بدائل تعليمية (خاصة أو غير رسمية)، وغالبًا ما ينتمون إلى أسر تملك موارد أو شبكات دعم أفضل .

Developmental Action Without Borders - Nabaa

ويؤدي هذا التفاوت في فرص التعلم إلى نتائج تراكمية خطيرة، تتمثل في:

- تعميق الفجوة التعليمية بين الأطفال، ليس فقط على مستوى التحصيل، بل أيضًا في المهارات الأساسية،
- تكريس أنماط عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يصبح التعليم عاملًا معززًا للفوارق بدلًا من تقليصها،
- نشوء أجيال بفرص غير متكافئة في الوصول إلى التعليم والعمل والحياة الكريمة .

كما تُظهر الأدلة أن الأطفال الذين يفقدون فرص التعلم لفترات طويلة يكونون أقل احتمالًا للعودة إلى المدرسة، ما يعزز خطر التسرّب الدائم ويكرّس دوائر الفقر والتهميش عبر الأجيال.

وفي هذا السياق، تتحول الأزمة التعليمية من تحدٍ ظرفي إلى أزمة هيكلية صامتة، تتوسع تدريجيًا دون استجابة كافية، وتُهدد مبدأ تكافؤ الفرص الذي يُعدّ أحد الركائز الأساسية للحق في التعليم.

وعليه، فإن الاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ يجب أن تأخذ في الاعتبار البعد الإنصافي، من خلال إعطاء الأولوية للفئات الأكثر تهميشًا، وضمان وصول عادل وشامل إلى فرص التعلم، بما يمنع تعميق الفجوات القائمة ويحدّ من آثارها طويلة الأمد.

7. فجوة الاستجابة: التعليم خارج الأولويات

على الرغم من حجم الأزمة التعليمية وتأثيراتها المتشابكة على حماية الأطفال وصحتهم النفسية، لا يزال التعليم في حالات الطوارئ يُعامل كقطاع ثانوي ضمن أولويات الاستجابة الإنسانية في لبنان. ففي ظل التركيز المشروع على الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمأوى، غالبًا ما يتم التعامل مع التعليم كخدمة قابلة للتأجيل، وليس كحق أساسي وتدخل وقائي لا يقل أهمية عن غيره من القطاعات.

ولا يقتصر هذا الواقع على نقص التمويل فحسب، بل يعكس اختلالًا بنيويًا في أولويات العمل الإنساني عالميًا، **حيث لا يحصل قطاع التعليم في حالات الطوارئ إلا على نحو 2% إلى 3% من إجمالي التمويل الإنساني.** إن هذا التهميش المستمر لا يشكّل فجوة تمويلية فحسب، بل يُعدّ إخفاقًا منهجيًا يقوّض بشكل مباشر نتائج حماية الطفل، في ظل الدور الجوهري الذي يلعبه التعليم كأحد أهم أنظمة الحماية. وعليه، فإن إعادة الاستثمار في التعليم لا تمثّل خيارًا تنمويًا مؤجلًا، بل ضرورة إنسانية عاجلة لحماية الأطفال والحد من المخاطر المتعددة التي يواجهونها.

وتعكس بيانات التمويل والاستجابة هذا الواقع بوضوح، حيث تشير التقديرات إلى أن:

- **قطاع التعليم في حالات الطوارئ لا يتلقى عادةً سوى 2% إلى 3% من إجمالي التمويل الإنساني عالميًا**، رغم حجم الاحتياجات المتزايدة،
- وفي لبنان، تُظهر خطط مثل الخطة الوطنية للاستجابة للأزمة في لبنان أن تمويل قطاع التعليم غالبًا ما يكون من بين الأدنى تغطية مقارنة بقطاعات كالغذاء والمأوى والصحة، مع فجوات تمويلية كبيرة سنويًا،
- كما تفيد تقارير **اليونيسف** و**"التعليم لا ينتظر"** بأن ملايين الأطفال في سياقات الطوارئ يواجهون انقطاعًا مطولًا عن التعليم نتيجة ضعف الاستثمار في هذا القطاع .

Developmental Action without Borders - Nabaa

ويُترجم هذا التوجه في عدة مظاهر، منها:

- تدني أولوية التعليم في خطط الاستجابة الطارئة مقارنة بالقطاعات الأخرى،
- غياب تدخلات سريعة وواسعة النطاق لضمان استمرارية التعلم،
- الاعتماد على مبادرات مجزأة وغير مستدامة، تفتقر إلى إطار وطني منسق .

كما تكشف الاستجابة الحالية عن ثغرات هيكلية في مقاربة التعليم في الطوارئ، أبرزها:

- ضعف الربط بين قطاعي التعليم والحماية، رغم الترابط الوثيق بينهما في سياقات النزوح،

- محدودية دمج مكونات الدعم النفسي-الاجتماعي ضمن البرامج التعليمية، ما يقلل من قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الشاملة للأطفال،
- غياب التخطيط طويل الأمد الذي يوازن بين الاستجابة الفورية واستدامة العملية التعليمية .

وفي هذا السياق، لا تعكس الفجوة في الاستجابة نقصًا في الموارد فحسب، بل تعكس أيضًا قصورًا في الاعتراف بدور التعليم كأداة حماية أساسية وعنصر محوري في صمود الأطفال والمجتمعات. ويؤدي استمرار هذا النهج إلى إطالة أمد الانقطاع التعليمي وتعميق آثاره، بما يهدد بإنتاج فجوة تعليمية يصعب تداركها مستقبلًا.

وعليه، فإن إعادة تموضع التعليم ضمن أولويات الاستجابة الإنسانية يُعدّ ضرورة ملحّة، تتطلب اعتماد مقاربة متكاملة تُدرج التعليم كحق غير قابل للتأجيل، وتُعزز التنسيق بين القطاعات، وتضمن استجابات فورية ومستدامة في آنٍ واحد.

8. توصيات مترابطة مع التقرير السابق

استنادًا إلى ما ورد في هذا التقرير والتقرير السابق حول الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي، تبرز الحاجة إلى تبنّي مقاربة متكاملة تضع التعليم في صلب الاستجابة الإنسانية، باعتباره أداة أساسية للحماية والتعافي، وليس قطاعًا منفصلًا. وعليه، تُقترح التوصيات التالية:

على مستوى الاستجابة المتكاملة:

- **دمج التعليم بشكل منهجي ضمن تدخلات الحماية والدعم النفسي-الاجتماعي**، بما يضمن تلبية الاحتياجات المتعددة للأطفال بشكل متكامل،
- **اعتبار المدارس والبدائل التعليمية** (مثل المساحات التعليمية المؤقتة) مساحات آمنة، تُوفّر بيئة حامية وداعمة نفسيًا، وليس فقط بيئة للتعلّم الأكاديمي،
- **تعزيز التنسيق بين القطاعات** (التعليم، الحماية، الصحة النفسية) لضمان استجابة شاملة وغير مجزأة .

على مستوى البرامج:

- إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة مرتبطة بأنشطة الدعم النفسي-الاجتماعي، تتيح للأطفال استعادة الإحساس بالروتين والاستقرار،
- إعادة بناء الروتين اليومي للأطفال من خلال أنشطة تعليمية منظمة ومستمرة، تُسهم في الحد من القلق وتعزيز التكيّف،
- تطوير برامج تعليم غير نظامي مرنة تستهدف الأطفال المنقطعين عن التعليم، مع مراعاة الفئات الأكثر هشاشة.

على مستوى السياسات:

- تنظيم استخدام المدارس كمراكز إيواء بشكل مؤقت، من خلال وضع آليات واضحة لإدارة المساحات وضمان الحد الأدنى من استمرارية العملية التعليمية،
- تطوير واعتماد خطط وطنية شاملة للتعليم في حالات الطوارئ، تتضمن آليات واضحة للاستجابة السريعة وضمان استمرارية التعلّم،
- إدماج التعليم في الطوارئ ضمن أولويات السياسات العامة وخطط الاستجابة، باعتباره حقًا غير قابل للتأجيل.

9. الخلاصة

إذا كان التقرير الأول قد أظهر أن الأطفال النازحين في لبنان يعيشون أزمة نفسية-اجتماعية عميقة، فإن هذا التقرير يبيّن أن تعطّل التعليم يُشكّل أحد أبرز العوامل البنيوية التي تُغذّي هذه الأزمة، من خلال فقدان بيئة حامية ومنظمة تُسهم في الاستقرار والدعم والتعافي.

وعليه، فإن إعادة تفعيل التعليم لا ينبغي النظر إليها كاستجابة قطاعية منفصلة، بل كمدخل أساسي ومتعدد الأبعاد لمعالجة الأزمة النفسية-الاجتماعية، وتعزيز حماية الأطفال، واستعادة الحد الأدنى من الاستقرار في حياتهم اليومية.

في المقابل، فإن استمرار تعطّل التعليم لا يعني فقط انقطاع التعلّم، بل يُسهم في إعادة إنتاج الهشاشة، وتعميق آثار الصدمة، وتوسيع فجوات عدم المساواة، بما يهدد بشكل مباشر مستقبل جيل كامل ويقوّض فرص التعافي والتنمية على المدى الطويل.

وعليه، يصبح ضمان استمرارية التعليم في سياقات الطوارئ ضرورة ملحّة وغير قابلة للتأجيل، تتطلب استجابة عاجلة، منسقة، ومستدامة تضع حقوق الأطفال واحتياجاتهم الشاملة في صميم الأولويات.

NABA'A
Developmental Action without Borders - Naba'a